

— ٧٠ —

في المجتمع كما كان . فإن أحسن أصحابه تدبيره ، صرفوه في وجوه نافعة .  
وإن أساءوا خرج من أيديهم وآل على الرغيم منهم إلى حيث ينبغي أن يؤول .

أما تضخيم الثروة فقد يعالج بوسائل شتى غير وسيلة القضاء على نظام  
الأسرة ونظام التوريث . وما من شريعة تحول بين المجتمع وبين فرض الضرائب  
على التركات بالمقدار الذي يراه . فيأخذ المجتمع نصيبه المقذور ولا ينزع من  
الأفراد حوافز العمل التي يعلمون بها كأحسن ما يعملون .

وللميراث جانب من العدل الطبيعي كما أن له هذا الجانب من الحق  
والمصلحة ... لأن الولد يأخذ من أبيه ما حسن وما قبح من الصفات  
والطبائع ، ويأخذ منهما ما فيهما من استعداد للمرض والخلائق المرذولة .  
وليس في وسع الأمة أن تحميه من هذه الوراثة الطبيعية التي لا تفارقه من  
مولده إلى مماته . فليس من العدل أن تدع له هذا الميراث وتنزع منه ميراث  
المال . وهو مفضل فيه على غيره ولا يتساوى فيه مع أبناء القاعدين عن  
الكسب والادخار .

\* \* \*

هذا نظام يوافق حركة السعي والنشاط في الجماعات البشرية ولا يعوقها  
عن التقدم الذي تستحقه بسعيها ونشاطها . بل يرجع إليه الفضل أكبر الفضل  
فما بلغت من الحضارة والارتقاء . ولو عمل الناس لأنفسهم منذ القدم آحادا  
متفرقين ولم يعملوا كما عملوا أسرا متكافلات لما بلغوا شيئا مما بلغوه اليوم من  
أطوار المعاش وآداب الاجتماع ، ولا مما بلغوه من المعارف والصناعات ،  
ولا مما بلغوه من العواطف المشتركة ومقاييس العرف والشعور .

\* \* \*

وقد نظر القرآن إلى الميراث في نطاق أوسع من هذا النطاق ، وهو  
نقد الميراث الذي تتلقاه الأجيال عن الأجيال ، أو الأعتاب عن الأسلاف .  
تذكر من هذا الميراث ما يعوق التقدم ويحجز على العقول ويقم العادات  
« التقاليد » سدا بين الإنسان وحرية الفكر والارتقاء .